الحكومة تتجه لإصدار صكوك وقانون يسمح بتداولها في البورصة وبناء مركز إقليمي للصيرفة الإسلامية

«بيتك للأبحاث»: تنظيم سوق التأمين في الأردن سينعش «التكافلي»

4.6 مليارات دولار أصول 4 بنوك إسلامية بالأردن تمثل 5 في المئة من إجمالي الأصول المصرفية

ألقى تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» الضوء على جهود الحكومة الأردنية لتعزيز دور التمويل الإسلامي في المملكة وتوجهها للمنافسة على بناء مركز إقليمي رائد للتمويل الإسلامي في ظل نمو سريع للصيرفة الإسلامية في الأردن مع سن قوانين لتنظيم هذا المجال منها قانون الصكوك وآخر لتنظيم عمل شركات التأمين.

وجاء في التقرير أن أصول البنوك الإسلامية الأربعة التي تعمل في الأردن حاليا تصل إلى 4.6 مليارات دولار امريكي تمثل حوالي 5 في المئة من اجمالي الأصول المصرفية وتحقق نموا سنويا بنسبة 13 في المئة، وتتفوق على المصارف التقليدية من حيث نمو نسبة الودائع والتمويلات مما يعكس إقبالا كبيرا على التعامل خاصة وأنها تطرح مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المتميزة.

وأشار التقرير إلى أن أداء شركات التأمين العاملة وفق الشريعة مازال دون الطموح، لكن من المتوقع أن يتعزز بعد أن أقرت الدولة تنظيما لسوق التأمين التكافلي مؤخرا.

وشوه التقرير بأن الحكومة الأردنية تتجه إلى إصدار صكوك لسد العجز في الموازنة بعد أن صدر تشريع ينظم هذا العملية ويتضمن مزايا وتسهيلات عديدة ويسمح بتداول الصكوك في بورصة عمان.. وفيما يلي التفاصيل:

لا يزال التمويل الإسلامي في الأردن في مرحلة مبكرة من التطور، ويخضع التمويل الإسلامي في الأردن في الوقت الحاضر لأحكام قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 حيث لا يوجد إطار قانوني مخصص للتمويل الإسلامي في البلاد، وقد بدأ التمويل الإسلامي في المملكة عندما أقر قانون البنوك رقم 13 في عام 1978 والذي سمح بتأسيس بنك إسلامي، ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء اول بنك إسلامي في الأردن، وهو البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وعلى الرغم من إنشائه كعضو في مجموعة دلة البركة المصرفية والتي تتخذ من المملكة العربية السعودية مقرا لها، إلا أن 90 في المئة من رأسمال البنك مملوكة من قبل مواطنين أردنيين. وبحلول عام 1986، أصبح البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار سادس أكبر البنوك في الأردن من حيث الأصول وقام بتمويل العديد من المشاريع، مما يشير إلى أن قطاع الصيرفة الإسلامي وجد ترحيبا كبيرا من قبل المواطن الأردني مما أدى لاحقا إلى إنشاء البنك الإسلامي الثاني، وهو البنك العربي الإسلامي الدولي في عام 1998.

وكما في نهاية 2011، بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية في الأردن 3.25 مليارات دينار اردني «4.58 مليارات دولار» مع نمو بنسبة 13.13 في المئة على أساس سنوي «2010: 2.87 مليار دينار اردني». وهناك أربعة بنوك إسلامية تعمل حاليا في البلاد، وهي بالإضافة إلى البنوك المذكوره أعلاه، بنك الأردن دبي الإسلامي الذي تأسس في عام 2010 ومصرف الراجحي الذي انشأ فرعه في الأردن العام الماضي 2011.

وتبلغ نسبة قطاع الصيرفة الإسلامية في الوقت الحاضر 4.85 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي الأردني.

وعلى أساس معدل نمو سنوي مركب بنسبة 18.3 في المئة بين عامي 2009 و2011، فمن المتوقع أن تنمو الأصول المصرفية الإسلامية في الأردن من 3.25 مليار دينار اردني كما في نهاية 2011 إلى 3.84 مليارات دينار في نهاية 2012، وسوف تمثل نسبة 5.4 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في البلاد.

وفيما يتعلق باهم المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الإسلامي في الأردن في 2011، نما إجمالي الودائع بنسبة 16.35 في المئة على أساس سنوي وإجمالي عمليات التمويل بنسبة 15.58 في المئة على أساس سنوي كما في نهاية 2011، ويشير هذا إلى أن التمويل الإسلامي يلاقي ترحيبا تدريجيا في الأردن. وعند المقارنة مع العمليات في القطاع المصرفي التقليدي، نجد أن القطاع المصرفي الإسلامي يؤدي بصورة افضل، حيث يأتي نمو القروض التقليدية والودائع في القطاع التقليدي بمعدل اقل من 10 في المئة سنويا.

ومن حيث طبيعة المنتجات والخدمات، يقدم البنك الإسلامي الأردني مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية لكل من الأفراد والشركات. وتتضمن خدمات المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك وكذلك بعض المنتجات الاستثمارية مثل المشاركة والمضاربة. وتقدم البنوك الإسلامية الأخرى مثل البنك العربي الإسلامي الدولي ومصرف الراجحي وبنك الأردن دبي الإسلامي خدمات مثل تمويل السيارات والمنازل فضلا عن المساومة والمرابحة.

ولا تزال أسواق رأس المال الإسلامي الأردنية وليدة نسبيا، فقد كانت الإجارة تستخدم بصورة اساسية لأنشطة جمع الأموال. وفي عام 2011، اصدرت شركة أسمنت الراجحي أول صكوك إسلامية في الأردن بقيمة 119 مليون دولار على أساس مبدأ الإجارة. وتدرس المملكة حاليا طرق الاستفادة من سوق الصكوك لسد العجز في موازنته.

وعلى صعيد التأمين التكافلي، هناك ثلاث شركات للتأمين التكافلي في الأردن، وهي شركة التأمين الإسلامية «تأسست عام 1996»، وشركة البركة للتكافل «العربية الأمريكية للتأمين سابقا، وتأسست عام 1996»، والشركة الأولى للتأمين الإسلامي «2006»، وتهيمن شركة التأمين الإسلامية، وهي أقدم شركة في السوق، على 43.5 في المئة من سوق التأمين التكافلي كما في نهاية 2011 بإجمالي أقساط تأمين بمبلغ 16.2 مليون دينار أردني. وتأتي الشركة الأولى للتأمين في المرتبة الثانية من حيث الحصة السوقية «37.7 في المئة » بإجمالي أقساط بمبلغ 14 مليون دينار أردني. ثم شركة البركة للتكافل «18.9 في المئة » بإجمالي أقساط بمبلغ 7 ملايين دينار أردني وذلك كما في نهاية 2011.

وتتواجد منتجات التكافل في الأردن في كافة قطاعات الأعمال تقريبا بما في ذلك التأمين على الحياة والطبي والسيارات والعقارات والتأمين البحري. ويشكل التكافل العام أو غير الحياة نسبة 94 في المئة من سوق التأمين في 2009 حيث شكل التأمين التكافلي في قطاعات السيارات والطبي والعقارات ما يزيد عن نسبة 85 في المئة من إجمالي أقساط التأمين. وتشير التقديرات إلى أن هذه النسبة لا تزال عند نفس المعدل في وقتنا الحالي.

وعلى الرغم من أن التمويل الإسلامي يمثل جزءا صغيرا من النظام المالي الأردني، إلا أنه لقي دعما كبيرا من الحكومة الأردنية. وقد ظهر هذا الدعم الحكومي عندما تم تشكيل لجنة في عام 2010 لدراسة المسائل التشريعية المتعلقة بإصدار الصكوك وغيرها من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية في عام 2011 وتم تقديم مشروع القانون. ويهدف القانون إلى تمكين إصدار الصكوك الإسلامية وفقا لهياكل مختلفة مثل الإجارة والمرابحة، وكذلك الرهن العقاري والأسهم وغيرها من المعاملات التي من شأنها أن تعود بالنفع على سوق النجزئة والجملة.

وقد وافق مجلس النواب الأردني مؤخرا وتحديدا في أكتوبر 2012 على قانون إصدار الصكوك والذي يتيح تداول الصكوك في البورصة الأردنية. وبموجب القانون، يكون لمالك الصكوك جميع الحقوق والالتزامات والإجراءات التي ينص عليه الإطار الشرعي للصكوك. وقد عرض القانون أيضا عددا من النماذج التي يمكن استخدامها لإصدارات الصكوك، مثل الإجارة والمضاربة والمرابحة والمشاركة والاستصناع وأي عقد آخر تقره اللجنة.

وقد سمح إقرار القانون الذي طال انتظاره للمملكة أن تقوم بإصدارات الصكوك، كما ساعد أيضا في تمهيد الطريق أمام الحكومة في مواكبة والاستفادة من الطلب العالمي الضخم على الصكوك. وفي إطار تشجيع نمو سوق الصكوك الأردني، تعفي الشركات ذات الأغراض الخاصة التي تنشأ لإصدار صكوك التمويل مما يلي: جميع الرسوم، بما في ذلك رسوم تسجيل الشركات وإصدار الترخيص، والدفع المسبق لرأسمالها قبل تسجيلها، وضريبة بيع العقار ورسوم معاملات تسجيل الأراضي التي تجري بينها وبين الجهة التي انشأتها عند نقل ملكيتها او إجراء اي تصرف بينهما، وجميع ضرائب ورسوم معاملات تسجيل الموجودات والمنافع التي تجري بينها وبين الجهة التي انشأتها عند نقل ملكيتها او إجراء اي تصرف بينهما.

وفيما يتعلق بالتأمين التكافلي، وفقا للتقرير العالمي للتأمين الصادر عن سويس ري، فإن تغلغل التأمين في البلدان الإسلامية بشكل عام والأردن بشكل خاص منخفض جدا مقارنة بالمتوسط العالمي. وكما في نهاية عام 2009، كان تغلغل التأمين في الأردن 2.3 في المئة فقط، في حين كان المتوسط العالمي بمعدل 7 في المئة. ومن أجل تحسين تغلغل التأمين وكذلك لتلبية الاحتياجات التأمينية المختلفة للمواطن الأردني، أصدرت هيئة التأمين في الأردن أوامر تنظم صناعة التأمين التكافلي في البلاد.

في عام 2011، سنت وطورت الهيئة الإطار القانوني للتأمين التكافلي والذي يتضمن مكونات عديدة أولها، التأمين الإلزامي ضد مخاطر الحريق والزلازل للكيانات الاقتصادية والمؤسسات الصناعية والتجارية والمؤسسات الرسمية والعامة. وينص القانون أيضا على السماح لشركات التكافل بممارسة عمليات إدارة أعمال خدمات التكافل والاستثمار من اشتراكات حملة الوثائق التي تقوم على الوكالة أو المضاربة أو كليهما معا وفقا لأحكام الشريعة. وهناك أيضا أحكام تغطي هيئة الرقابة الشرعية من حيث تعيين وأهلية وفصل الأعضاء بالإضافة إلى تفويضات وواجبات الهيئة. ونحن نرى أن هذا الإطار القانوني سوف يساعد على خلق بيئة الأعمال اللازمة لتطوير قطاع التأمين التكافلي.

علاوة على ذلك، فإننا نتوقع مواصلة الحكومة الأردنية تكثيفها الجهود الرامية إلى تطوير قطاع التمويل الإسلامي في البلاد. وبخلاف الدعم المقدم من قبل الحكومي، نجد أن تزايد الطلب المحلي من قبل السكان على التمويل الإسلامي، خاصة بعد الإصلاحات السياسية في البلاد، يعد من بين العوامل التي من شأنها أن تساعد في النمو المستقبلي لصناعة التمويل الإسلامي في الأردن. وبشكل عام، فإننا نرى آفاقا كبيرة لتوسع التمويل الإسلامي في الأردن نظرا للعوامل التالية: التدابير التي اتخذتها الحكومة والسلطات المعنية لتعزيز تطوير التمويل الإسلامي في الأردن، وزيادة الطلب على منتجات أكثر شفافية وتنظيما من الناحية الأخلاقية، والتي تشير إلى إمكانيات هائلة لمزيد من النمو في صناعة التمويل الإسلامي.

وبالرغم مما سبق، فإن التحديات التي يتطلب من الأردن التغلب عليها لترسيخ مكانتها كمركز رائد في التمويل الإسلامي تشمل التعليم وزيادة الوعي فضلا عن منافسة بلدان أخرى في المنطقة مثل تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية والتي يتطلع كل منها في أن تكون الرائد الإقليمي في التمويل الإسلامي.

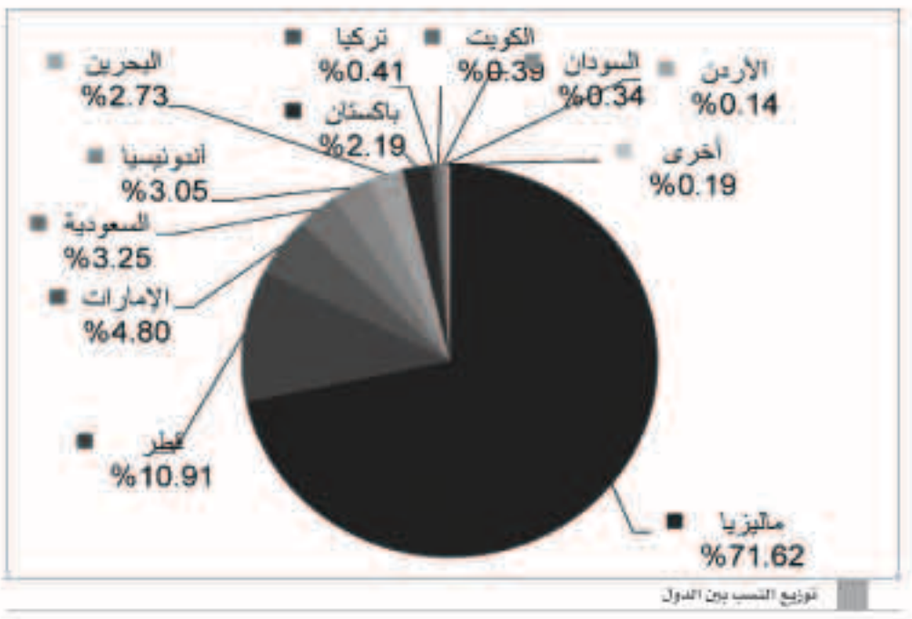

توزيع النسب بين الدول

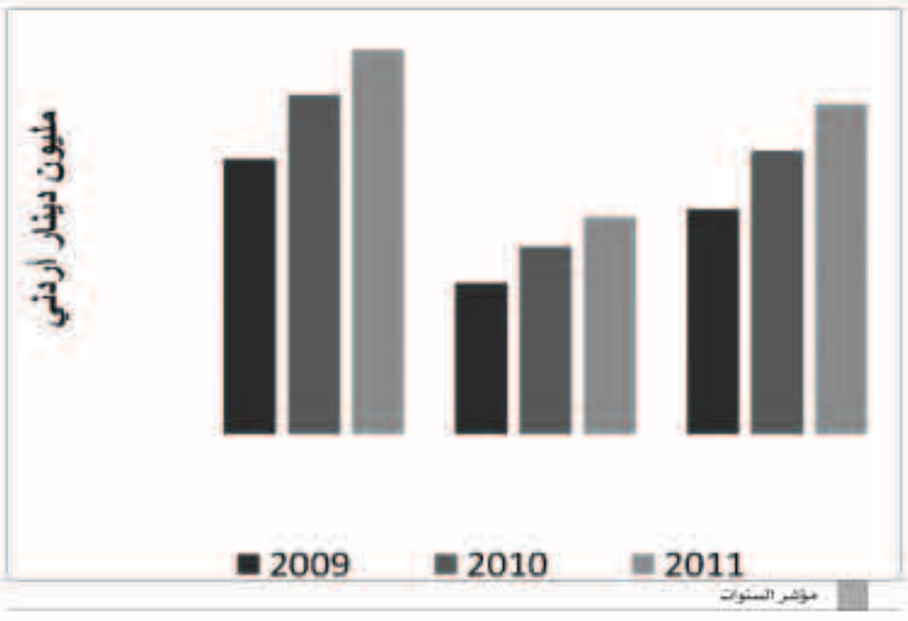

مؤشر السنوات

تزايد الطلب علي التمويل الإسلامي بعد الإصلاحات السياسية

السفير الكوري الجنوبي يشيد بجهود «بيتك» في دعم سوق السيارات

الخالد والسفير الكوري الجنوبي يتوسطان مسؤولي «بيتك» ومجموعة الطوع

أشاد سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى دولة الكويت كيم كيونج سيك بجهود بيت التمويل الكويتي «بيتك» في دعمه المتواصل للسوق المحلي وبالأخص في مجال السيارات، حيث أن تلك الجهود أثمرت عن تحقيق نتائج متميزة في دعم ترويج المنتجات الكورية ذات الجودة من خلال الوكلاء والموزعين وبما يحقق المنفعة المشتركة بين الشركات الكورية كونها المصنع، و«بيتك» كجهة تمويلية والعميل المستهلك للسيارات ومختلف السلع الأخرى.

وعلى هامش الاحتفالية التي نظمتها مجموعة شركات عبدالعزيز العلي المطوع - وكيل كيا موتورز في الكويت بمناسبة إطلاق السيارة الجديدة «كوريس» أوضح كيونج بأن الزيارات المتبادلة بين الشركات الكويتية والكورية عززت التعاون الاقتصادي بين الطرفين وشكلت ركيزة أساسية لتحقيق التعاون الكامل فيما بينهما، كما قام أحمد المطوع رئيس مجلس إدارة المجموعة - بتعريف السفير بالأنشطة التجارية المستمرة التي يتم تنظيمها طوال السنوات الأخيرة بالتعاون مع «بيتك» الذي يتمتع بقاعدة عملاء واسعة ومن مختلف الشرائح.

من جهته أكد مساعد المدير العام للقطاع التجاري في «بيتك» أحمد محمد الخالد خلال اللقاء مع السفير على أن الدور الذي تلعبه كوريا الجنوبية في مجال صناعة السيارات بأكثر من علامة تجارية عالمية ساهم في استقطاب العديد من العملاء لدى «بيتك» كما أن تلك الشركات تتسم بمنحها مزايا تقنية تناغس كبرى المصانع العالمية وكذلك في خدمة ما بعد البيع، مشيرا إلى التعاون الكبير الذي تبديه مجموعة شركات عبدالعزيز العلي المطوع كمورد متميز مع «بيتك».

وأفاد مدير إدارة السيارات عاهد مبارك العيسي بأن الزيارات التي نظمتها وكالات السيارات الكورية لمسئولي «بيتك» للتعرف عن كثب على مصانع السيارات في كوريا الجنوبية عززت ثقتنا بجودة تلك المنتجات والتي ندعمها من خلال البرامج الترويجية على المستوى المحلي لما تتضمنه من مزايا تضمن للعميل استهلاك المركبة لمدة أطول وبوسائل أمان جيدة.

ويشهد التعاون الاقتصادي والتجاري بين الكويت وكوريا الجنوبية تطورا سريعا حيث تخطى حجم التبادل التجاري بين البلدين 18 مليار دولار في العام الماضي، وتعد الكويت ثاني أكبر مورد للنفط لكوريا الجنوبية وخامس أكبر سوق إنشاءات لها بحسب التقارير الاقتصادية الأخيرة، كما تساهم الشركات الكورية الجنوبية حاليا بعدة مشاريع ضخمة في الكويت تشمل قطاعات مختلفة مثل مشاريع النفط والبنية التحتية.

باعتبارها أحد أكبر المشاريع الاقتصادية والعمرانية

مدينة محمد بن راشد: نمو جديد لدبي

«دبي»: واصلت القيادات الاقتصادية اشادتها بمشروع مدينة محمد بن راشد باعتباره احد اكبر المشاريع الاقتصادية والعمرانية في المنطقة اضافة الى كونه احد روافع الاستثمار الخارجي. واكدت ان المشروع الابتكاري سيعمل فعليا على توفير فرص الاستثمار الخارجي والفرص الكبيرة التي يوفرها لاعضاء غرفة تجارة وصناعة دبي في قطاعات البناء والتشييد والعقار والتجارة وغيرها.

واعتبر حمد بوعميم، مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي ان مشروعا ضخما كمدينة «محمد بن راشد» سيجذب الاستثمارات الخارجية لكونها توفر فرص استثمار هائلة على الصعد كافة، مضيفا انه لا يخفى على الجميع أن هذا المشروع سيشجع شركات دبي وأعضاء الغرفة على الاستثمار في قطاعات التشييد والبناء والعقارات والتجزئة والسياحة مما سيعزز من تنوع اقتصاد دبي وجاذبيته للاستثمار.

وحول دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو المتوقعة، أشار بوعميم إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر المحفز الأساسي لاقتصاد دبي حيث تساهم بحوالي 30-35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

في حين تبلغ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 90-90 في المئة من إجمالي الشركات المسجلة والعاملة في دبي، في حين تشغل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 88 في المئة من القوى العاملة في القطاع الخاص، ولذلك فإن المساهمة المتوقعة للشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون هامة وأساسية في المرحلة المقبلة.

وأضاف بوعميم: «بالتأكيد هذا المشروع يعني مرحلة نمو جديدة لدبي ستنقلها للعب دور أكبر على الساحة العالمية، وتعزز من جاذبية بيئة أعمالها للاستثمارات، حيث انه من المعروف أن مشاريع عملاقة في السابق قد أدت إلى تعزيز تنوع اقتصاد دبي وارتفاع معدلات التجارة، حيث ارتفعت تجارة دبي خلال الفترة من 2003 وحتى 2008 بمعدل سنوي تخطى 30 في المئة». وارتفع خلال هذه الفترة استيراد مواد البناء والآلات لمختلف مشاريع التطوير، كما ارتفعت معدلات استيراد السلع الاستهلاكية والصناعية بمعدلات قياسية نتيجة ازدياد عدد الزوار وزيادة الكثافة السكانية. وتتوقع سيناريو مماثل للنمو لمشروع «مدينة محمد بن راشد» حيث ستشهد نهضة على كافة الصعد، مع توقعات بتضاعف قطاعات الخدمات والسياحة والتجارة».

وتوقع محمد علي الأنصاري المدير التنفيذي لشركة «الأنصاري للصرافة أن يسهم مشروع «مدينة محمد بن راشد» والذي أعلن عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله في تحقيق نمو في حجم التحويلات المالية بنسبة تتراوح ما بين 10 - 15 في المئة على أساس سنوي. وأضاف الأنصاري أن أي ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي يشكل دعامة اساسية لقوة ومتانة الاقتصاد ويدعم العملة ويثبت الثقة فيها اكثر فاكثر وهذا ما نتوقعه ونتمناه عليه من خلال هذا المشروع.

وجاءت توقعات الأنصاري لنمو حجم التحويلات المالية وصرف العملات الأجنبية وذلك لعدة اسباب سردها الأنصاري على رأسها زيادة الاستثمارات، حيث يقول إنه و مع التطور المتسارع الذي تشهده إمارة دبي و الإمارات بشكل عام في مختلف القطاعات مدعومة بمشاريع ضخمة كـ «مدينة الشيخ محمد بن راشد» فذلك يساهم في تحريك العجلة الاقتصادية وخصوصا القطاع السياحي الذي يلعب دورا رئيسا في حركة تبديل العملات وحجم التحويلات. ثانيا، زيادة فرص العمل وحجم العمالة داخل الدولة. ثالثا، ان كل القطاعات الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق وتتفاعل فيما بينها وتحديدا القطاع المصرفي والتأمين والاستثمار المالي.

وقال الأنصاري إن هذا المشروع يعد مركزا تجاريا عالميا يخدم الاقتصاد الوطني وتطلعاته إلى النمو، فهو بلا شك يساهم في توفير بيئة مثالية لنمو مختلف القطاعات والمجالات.

مشروع مدينة محمد بن راشد